

اثار علميه

(تقاريط)

(كتاب الوجيز) يعلم القراء ان جمعية تألفت في القاهرة لطبع الكتب العربية النافعة لما في هذا العمل من المساعدة على نشر العلوم و احياء تصانيف سلفنا الاولين الذين نقتبس من أنوارهم . و نفتخر بآثارهم . وقد كان با كورة عملها طبع كتاب الوجيز في فقه مذهب عالم قريش الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه الذي صنفه حجة الاسلام الامام الغزالي رحمه الله تعالى . وان نسبته الى هذا الامام كافية في تقريظه لان المشتغلين بالفقه يعلمون انه هو الذي حرر المذهب و جمع شوارده و قيد أوابده وان كتب الشيخين الرافعي والثووي مأخوذة من كتبه . ولكن لا بد في التقريظ من بيان أمر تعرف به قيمة الكتاب وهو انه كان من رأي الامام ان يؤلف في كل علم وفقن ثلاثة كتب مختصر ومتوسط ومعلوم يذكر في المختصر أمهات المسائل التي لا بد منها لمحتاج ذلك الناظر في المتوسط ما يحتاج اليه من يريد ان يكون عالماً به من بسط المسائل و اوضحها بالادلة والشواهد ويكون المطارل جامعاً للتوادر مستقصياً اتم الاستقصاء ليكون مرجعاً عند الحاجة . وقد ألف كتب الفقهية الثلاثة (الوجيز والوسيط والبسيط) طبق هذا الرأي وأشار بان يكون المتعلمون ثلاث طبقات مبتدئون يقرأون الوجيز ومتوسطون يقرأون الوسيط وان يكون البسيط لمراجعة العلماء المتبحرين . ولا تحسبن الوجيز من الكتب المختصرة اختصاراً أختلا التي قلنا من قبل انها كانت مبدأ ضياع العلم وفساد التعليم والسبب في وضع الشروح والحواشي والتقارير المضرة ؛ كلا انه سهل العبارة وقد طبع في مجلدين وكان الامام المؤلف استظاله على المبتدئين فالف لهم الخلاصة . وان فيه كثيراً من الفروع النادرة والمسائل التي تكاد تقع . ولو انه الف هذه الكتب في نهايته بعد تأليف الاحياء ووقوفه التام على مقاصد الشريعة لا دخل الفقه في طور جديد من الاصلاح . فان انتقاده على الفقهاء بالتوسع وغيره يصيب بعض ما في كتبه الفقهية . ولولا هذا ما هتدى الي ذلك . ومن فوائد

الوجيز الاشارة بالرموز الى خلاف الامامين ابي حنيفة ومالك وخلاف المزني من اكابر اصحاب الشافعي (رجمهم الله اجمعين) والى الوجوه البعيدة للاصحاب والكتاب مطبوع في مطبعة الاداب والمؤيد بحرف جميل على ورق نظيف وثمن النسخة عشرون غرساً .

(المسامرة شرح المسامرة) أما المسامرة فتمت في العقائد اختصر فيه العلامة الكمال بن الهمام الحنفي الرسالة القدسية للامام الغزالي وزاد عليها مسائل كثيرة فكان كتاباً مستقلاً .

وشرحه تلميذه العلامة الكمال بن ابي شريف الشافعي شرحاً لطيفاً وكثب عليه حاشية تلميذه المدقق الشيخ زين الدين قاسم . وقد طبع كتاب المسامرة مع شرحه وحاشيته بمعرفة الفاضل الشيخ فرج الله زكي الكردي في المطبعة الاميرية المصرية فحاء المجموع كتاباً يزيد صفحاته على ٣٥٠ صفحة بالقطع الصغير والكتاب من أحسن المختصرات التي الفت في العقائد تحقيقاً وتحريراً فنحت المشتغلين بالعلم على الاقبال عليه

(تهذيب الاخلاق) ان الكتب العربية لدينا كثيرة في جميع العلوم والفنون التي الف فيها سلفنا الاماخن في أشد الحاجة اليه ولانحيا الحياة الانسانية الحقيقية آله وهو تهذيب الاخلاق بل ان هذا العلم قد كان حظه أقل من حظوظ سائر العلوم في أمتنا أيام كانت أمة عزيزة « اذا الناس ناس والزمان زمان » فكيف يكون شأننا اليوم ؟؟

ويسرنا ان ترى النهضة العلمية الحديثة قد نهبت فينا الشعور بجميع ضروب الاصلاح الذي نحتاجه . ومن ذلك طبع كتب الاخلاق والتربية فقد طبع حديثاً الكاتب الفاضل عبد العليم افندي صالح المحامي (كتاب تهذيب الاخلاق وتطهير الاعراق) للفيلسوف الاسلامي احمد بن مسكويه من علماء القرن الرابع للهجرة وهذا الكتاب أحسن ما رأيت في لغتنا الشريفة في فلسفة الاخلاق (الحكمة العملية) وقد عشقته عند اطلاعي عليه فطالته غير مرة وانتفعت به وقرأته درساً لبعض طلاب العلم ولا أزال أحض كل مشتغل بالعلم ومحب للفضيلة على مطالعته المرة بعد المرة . ومن فوائده انه يعطي مطالعه مادة للكتابة وعبارته بايعة يستفيد المطالع من لغتها كما يستفيد من معانيها . وقد طبع في مطبعة الترقى ذات الحروف الجميلة والاتقان المشهور . وفي مقدمته مقالة مفيدة للكاتب البليغ الاستاذ الفاضل الشيخ عبد الكريم سلمان احد الاعضاء في المحكمة الشرعية العليا في القاهرة

وفي مجلس ادارة الازهر الشريف بين فيها وجه شدة الحاجة الى مثل هذا الكتاب . وتليها مقالة من انشاء ملتزم الطبع في مقاصد المؤلفين ونصحة في ترجمة المؤلف . وثمن النسخة ١٥ فرشا وهي ليست بشيء في جانب فائدة الكتاب

الأخبار المتصلة

قليل من الحقائق عن تركيا في عهد جلالة السلطان عبد الحميد الثاني
(المعارف العمومية والمدارس)

كان تعليم المسلمين بتركيا فيما سبق محصوراً كله في المساجد وكان لمدارس القسطنطينية شهرة عامة وذلك بسبب هذا الحديث « طاب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » فكان يوجد في ذلك العهد نوعان من المدارس وهما المكاتب أو المدارس الابتدائية المعهود بادارتها لائمة المساجد في الجهات المختلفة والمدارس أو معاهد تلقي علوم الكلام والفقه والفلسفة وهي ملحقة بالمساجد الكبرى وجميعها تنفق عليها ادارة الاوقاف ولم يكن في تركيا مدارس وسطى فكانت التلامذة لهذا السبب تنتقل من المدارس الابتدائية الى المدارس العليا بدون استعداد كاف يؤهلها للاستفادة من دروسها وقد أصبح التعليم في مدارس الحكومة بديلاً من التعليم في المساجد بسبب خروج امر التعليم العام من يد علماء الدين الى يد الحكومة الا المدارس الدينية العالماقتها لازال في دائرة اختصاص مشيخة الاسلام ومثل هذا التغيير لم يتم دفعة واحدة فانه من الضروري في تنفيذ مقتضى ما يكتب في الاوراق من أوامر الاصلاح من مضي زمن تحصل فيه التجربة والاختبار فلقواعد النظرية ان لم تصحبها طريقته مثل العمل بها كانت مقتضياً عليها بالعقم وان كانت من اسمى القواعد . تلك الطريقة المثلى هي التي كانت تعوز الحكومة العثمانية ولم يتأت هذه بما بذلته من الثبات والهمة الوصول الى النتائج المطلوبة . قبل سنة ١٨٧٦ كانت المعارف العمومية فيما يختص بالمسلمين قد وصلت الى دائرة ضيقة جداً ماعدا بعض مدارس للتعليم العالي أبقها الحكومة في القسطنطينية فالمدارس الابتدائية بسبب انها كانت مؤسسة على نظام قديم جداً لم يكن صغار التلامذة المسلمين يحصلون فيها الا تربية في غاية النقص